

المصطلح اللساني في مجلة اللسان العربي: مقارنة تحليلية في جهود القاسمي والحمزاوي

Linguistic Terminology in Al-Lisān al-‘Arabī Journal: An Analytical Approach to the Contributions of Al-Qāsimī and Al-Ḥamzawī

*عايد خولة

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

مخبر القانون المقارن والدراسات الاجتماعية والاستشرافية

khaoula.aid@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2026-06-09

تاريخ القبول: 2026-06-04

تاريخ الاستلام: 2026-04-30

ملخص: تتناول هذه الدراسة إشكالية المصطلح اللساني في مجلة "اللسان العربي"، من خلال تحليل جهود كل من علي القاسمي ومحمد رشاد الحمزاوي، وذلك انطلاقاً من التساؤل الآتي: كيف تجلّت مظاهر القلق المصطلحي في هذا الفضاء العلمي، وكيف عالجها الباحثان؟ وتهدف الدراسة إلى الكشف عن أبرز مظاهر القلق المصطلحي في الحقل اللساني، وتحليل مقاربات الباحثين في معالجة هذه الإشكالية. وتعتمد المنهج الوصفي التحليلي، القائم على تحليل نصوص مختارة من مقالات المجلة. وقد خلصت إلى أن أزمة المصطلح اللساني لا تقتصر على الجانب اللغوي، بل تمتد إلى أبعاد منهجية ومؤسسية، وأن اختلاف المعالجات يعكس تنوع الرؤى في فهم الإشكال، مما يستدعي تعزيز التنسيق العلمي لتوحيد المصطلح وتطويره.

الكلمات المفتاحية: مصطلح لساني؛ مجلة اللسان العربي؛ علي القاسمي؛ محمد رشاد الحمزاوي؛ إشكالات مصطلحية.

Abstract : This study examines the issue of linguistic terminology in the Al-Lisān al-‘Arabī journal through an analysis of the contributions of Ali Al-Qāsimī and Muhammad Rashad Al-Ḥamzawī. It is based on the following question: how are manifestations of terminological instability reflected in this academic space, and how are they addressed by the two scholars? The study aims to identify key manifestations of terminological instability in the linguistic field and to analyze scholars’ approaches to addressing this issue. It adopts a descriptive-analytical method based on selected articles from the journal. The findings show that the crisis of linguistic terminology extends beyond the linguistic level to methodological and institutional dimensions, and that differences in approaches reflect diverse perspectives in understanding the problem, highlighting the need for greater coordination to standardize and develop terminology.

KeyWords: Linguistic Terminology; Al-Lisān al-‘Arabī Journal; Ali Al-Qāsimī; Muhammad Rashad Al-Ḥamzawī; Terminological Issues.

المقدمة:

تُعَدُّ قضية المصطلح اللساني من القضايا المركزية في الدراسات اللغوية العربية المعاصرة، نظرًا لما تؤديه من دور حاسم في ضبط المفاهيم وتيسير تداول المعرفة داخل الحقل العلمي. وقد ازدادت أهمية هذا المجال مع اتساع دائرة التفاعل مع اللسانيات الغربية، وما نتج عنه من تدفق مصطلحي كثيف أفرز واقعًا اصطلاحيًا يتسم بالتعدد والتباين في صيغ نقل المصطلحات وآليات معالجتها.

وفي هذا السياق، برزت مجلة "اللسان العربي" بوصفها فضاءً علميًا مهمًا احتضن جهودًا بحثية متعددة عاجلت قضايا المصطلح اللساني من زوايا مختلفة، وأسهمت في بلورة نقاش علمي حول إشكالاته واتجاهات تطويره. وتتمثل إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الآتي: كيف تجلّت إشكالات المصطلح اللساني في مجلة "اللسان العربي"، وكيف عالج كلٌّ من علي القاسمي ومحمد رشاد الحمزاوي هذه الإشكالات في تصوراتهما البحثية؟ وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع المصطلح اللساني في مجلة "اللسان العربي"، واستجلاء أبرز الإشكالات التي تعترضه، مع تحليل رؤى كلٍّ من القاسمي والحمزاوي في معالجتها، قصد إبراز خصوصيات كل تصور في تناول المصطلح اللساني.

ولتحقيق ذلك، تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد الظاهرة الاصطلاحية وتحليلها في ضوء السياقين النظري والمؤسسي، كما تستند إلى تحليل نصوص مختارة من مقالات مجلة "اللسان العربي" بوصفها مادة البحث.

I. المصطلح اللساني: قضايا راهنة وآفاق بحثية:

1. المصطلح اللساني في الدرس العربي الحديث والمعاصر :

يُعَدُّ المصطلح اللساني من أبرز القضايا المطروحة في الدراسات العربية الحديثة، إذ إنّ انفتاح العرب على الفكر الغربي، ولاسيما في مجال الدراسات الإنسانية المعاصرة، قد أفرز واقعًا معرفيًا جديدًا غنيًا بالمصطلحات المستحدثة الدالة على مفاهيم متجددة، وذلك في سياق السعي إلى مواكبة التطور العلمي والفكري. ويُعَدُّ ما تشهده المجتمعات الغربية من تقدم متسارع، خاصة في المجال التكنولوجي، مؤشرًا واضحًا على تسارع إنتاج مسميات جديدة لمفاهيم مستحدثة، الأمر الذي جعل المصطلح اللساني يكتسب أهمية متزايدة، ويغدو محور اهتمام لدى الباحثين. ومن ثمّ، فقد أولى العلماء، على اختلاف توجهاتهم، عناية بالغة بالمصطلح، سواء من حيث تعريفه، أو طرائق عرضه وتوظيفه داخل الحقول المعرفية المختلفة، أو من خلال الوقوف على أسباب اضطرابه في مجالات البحث العلمي واللغوي. غير أنّ هذا الاهتمام لم يمنع من بروز عدد من الإشكالات، المرتبطة بغياب الضبط والدقة، وما ينجّر عنه من لبس في استعمال المصطلحات، الأمر الذي أسهم في تراكم اصطلاحية ملحوظ، فرضته الحاجة إلى استحداث مفاهيم جديدة تواكب التطورات الحضارية والمعرفية الأخرى (شريف، 2020/2021)، وبالتالي فقد أولت الدراسات الحديثة والمعاصرة أهمية بالغة في دراسة المصطلح اللساني لأنه "يشكل جزءًا كبيرًا لا يمكن أن يستغنى عنه، فهو يعد

الوسيلة الأساسية التي تبنى عليها ثقافة أمة من الأمم خلال الاعتناء بلسانها ثم بمصطلحاتها (الحمد، 2005). وهو ما يعكس ارتباط تطور المصطلح اللساني بتحولات المعرفة وانتقالها بين البيئات الثقافية.

2. إشكالات المصطلح اللساني في السياق العربي:

1.2. فوضى المصطلح اللساني:

شهدت اللغة العربية مع مطلع القرن التاسع عشر حركة تجديد استقبلت في إطارها العديد من المصطلحات الوافدة من لغات مختلفة، ومنها المصطلحات اللسانية. غير أنّ قصور آليات نقل هذه المصطلحات إلى العربية أدى إلى بروز مشكلات اصطلاحية متعددة، نتجت عن تباين مصادرها، وتعدد الجهات المعنية بها دون وجود تنسيق بينها، إضافة إلى ضعف الإرادة السياسية العربية في إنجاز مشروع التوحيد المصطلحي. وقد كانت هذه العوامل مجتمعة سبباً مباشراً في حالة الفوضى التي يعرفها المصطلح اللساني. ويقصد بالفوضى المصطلحية ذلك الاضطراب الحاصل في استعمال المصطلح وتوظيفه، نتيجة تعدد المصطلحات الدالة على المفهوم الواحد، أو تعدد الدلالات والمفاهيم للمصطلح الواحد، إضافة إلى تداخل المصطلحات فيما بينها. ومن هنا كان لزاماً على الباحثين في ميدان المصطلح، ولاسيما المشتغلين بحقل اللسانيات، الوقوف على هذه الظاهرة وتشخيصها وتحديدتها، والبحث في أسبابها، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها. (مصطفى، 2024) ومن يتتبع مصطلح "اللسانيات" يلاحظ تعدد المقالات العربية التي وُضعت له، حيث بلغ عددها ثلاثة وعشرين مصطلحاً، من أبرزها: علم اللغة، علم اللسان، اللغويات، علم اللغة العام، الألسنية، اللسانيات، والدراسة اللغوية الحديثة... وغيرها، وهو ما يُعدّ مؤشراً واضحاً على حالة التعدد والفوضى التي يعرفها المصطلح اللساني في العربية.

2.2. نقل المصطلح اللساني إلى العربية:

تؤدي الترجمة دوراً محورياً في مجال المصطلحات بوجه عام، وفي المصطلحات اللسانية على وجه الخصوص، شأنها في ذلك شأن باقي الحقول العلمية. ومن ثمّ، فإن نجاحها يظل رهيناً بمدى دقتها وجودتها، إذ تُعدّ الأداة الأهم لنقل المعنى بأمانة. فالترجمة هي السبيل الأوسع للاطلاع على المنجزات العلمية والثقافية، وتبادل المعارف، والتعرّف على علوم وثقافات الشعوب الأخرى، كما تمثل قناة للتلاقح الحضاري وبناء رصيد معرفي متجدد. ويمكن اعتبارها أيضاً مؤشراً على مستوى التطور الحضاري الذي تبلغه الأمم؛ فالجتمعات التي لا تنقل إلى لغاتها أحدث ما يُنتج من علوم ومعارف تبقى في موقع متأخر عن حركة الحضارة الإنسانية المعاصرة. (العيش، 2012) وهي بذلك ضرورة حضارية ونشاط فكري وعملية لغوية، يفرضها الاحتكاك بين شعوب ذات ألسنة متباينة، سواء أكان هذا الاحتكاك مقصوداً أم حاصلاً عرضاً (القاسمي، 2008). وتُعدّ الترجمة نشاطاً إنسانياً يعكس التجارب التواصلية للمجتمعات، فهي ليست مجرد عملية لسانية أو مصطلحية، بل هي أيضاً فعل اجتماعي يقوم على التفاعل بين نظامين لغويين وثقافتين قد تختلفان في الرؤى والتصورات. ومن خلال هذا التفاعل تنشأ صياغات لغوية جديدة تتولد عن احتكاك اللغة المنقول منها باللغة المنقول إليها. وقد شكّلت الترجمة، في التجربة العربية، أحد أهم

المسارات التي اعتمدتها الحضارة العربية في بناء أسسها العلمية، حيث تزامن نشاطها مع إنتاج معرفي واسع في مختلف المجالات قديماً وحديثاً، بما في ذلك حقل المصطلحات عامة والمصطلحات اللسانية خاصة. ويُلجأ اللسانيون العرب إلى التعريب حين يتعذر إيجاد مقابل عربي مناسب عبر الترجمة، غير أنّ هذه الآلية تُعد من أكثر وسائل توليد المصطلحات حساسية، وينبغي أن تُستعمل بوصفها خياراً أخيراً، نظراً لما قد تترتب عنها من إدخال ألفاظ أجنبية قد تُضعف البنية الداخلية للعربية. ومن هنا يتجلى الإشكال الرئيس في نقل المصطلح اللساني إلى العربية، سواء عبر الترجمة أو التعريب، في طبيعة التحويل الذي تخضع له المصطلحات أثناء انتقالها بين اللغات، وما ينجم عن ذلك من صعوبات في ضبطها وتأصيلها.

3.2. المصطلح اللساني بين الوضع والاستعمال:

الأصل في اللغة أن يقابل كل معنى لفظاً واحداً، غير أنّ هذا المبدأ لا يسير دائماً بشكل منتظم؛ إذ قد تنشأ ظاهرة تعدد الألفاظ الدالة على معنى واحد، أو تعدد المعاني للفظ الواحد. وهذه الإشكالية لا تخص لغة بعينها، بل تظهر في مختلف اللغات، ولا سيما عند ترجمة المصطلحات الأجنبية، حيث يكثر تعدد المقابلات الدالة على المفهوم نفسه. وهو ما يُربك مستعملي المصطلحات، إذ لا يعرفون أيّها أولى بالاعتماد، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى شيوع المصطلح الأجنبي ذاته واعتماده في الاستعمال. ويرجع هذا الاضطراب إلى غياب المصادر الموحدة أو ندرتها أو صعوبة الوصول إليها، مما يدفع كل مترجم إلى صياغة مقابلات خاصة وفق اجتهاده، دون مراعاة ما سبق أن وضعه غيره من الباحثين، فينتج عن ذلك تعدد في الصيغ الاصطلاحية واختلاف في استعمالها. (القاسمي، 2008)

3. آليات معالجة الإشكال المصطلحي وآفاق الضبط:

1.3. واقع المصطلح اللساني في السياق العربي:

لقد كان للثراء المصطلحي الناتج عن المدارس اللسانية الغربية أثرٌ بالغ في السياق العربي، حيث واجه الباحثون العرب والمترجمون والمؤسسات المعنية بالتعريب تحديات كبرى في نقل هذه المفاهيم إلى العربية وضبطها داخل الاستعمال العلمي. وقد ترتبت عن هذا الوضع مجموعة من الإشكالات التي مست عملية نقل المصطلح وتداوله. ومن أبرز هذه التحديات:

1.1.3. الاختلاف في الترجمة: إذ غالباً ما يتعدد المقابل العربي للمصطلح الواحد تبعاً لاختلاف المرجعيات والاجتهادات، مما يخلق نوعاً من الارتباك المفهومي لدى القارئ العربي، ويؤثر على دقة التواصل العلمي.

2.1.3. غياب التوحيد المصطلحي: وذلك نتيجة غلبة الاجتهادات الفردية وتعدد الجهات المشتغلة بالمصطلح دون تنسيق كافٍ، الأمر الذي أدى إلى تباين في الصيغ الاصطلاحية وتداخلها في الاستعمال. الفجوة المعرفية والثقافية: إذ إن بعض المصطلحات اللسانية تحيل إلى سياقات فلسفية أو معرفية غريبة معقدة، يصعب نقلها أو إسقاطها مباشرة على البيئة اللسانية العربية دون فقدان جزء من دلالاتها الأصلية.

2.3. التوحيد المصطلحي:

1.2.3. ماهية التوحيد المصطلحي:

يقصد بتوحيد المصطلح الاتفاق على اعتماد لفظ محدد دون غيره للتعبير عن مفهوم معين داخل مجال علمي خاص وفي إطار لغة واحدة. غير أنّ الإشكال يبرز عندما تتعدد الألفاظ المستعملة للدلالة على المفهوم نفسه داخل المجال نفسه، وهو أمر يحدث غالبًا عند ترجمة المصطلحات الأجنبية. وهذه الإشكالية ليست حكرًا على العربية وحدها، بل هي ظاهرة عامة تشترك فيها مختلف اللغات التي تواجه، في سياق الترجمة، تعددًا في المصطلحات المقابلة للمفهوم الواحد. (بالرباط، 2005)

2.2.3. دواعي توحيد المصطلحات :

من المعلوم أن المصطلحات تُعد مفاتيح العلوم، إذ بها تُفتح أبواب الدخول إلى مجالاتها. فإذا تعددت المصطلحات الدالة على مفهوم واحد، أدى ذلك إلى نوع من الارتباك في الفهم، ينعكس سلبيًا على استيعاب المعرفة العلمية وتمثلها. وعوضًا عن تحقيق هدف تعريب العلوم، بما يضمن تقريبها إلى القارئ العربي وإعداد البيئة اللغوية العامة للمساهمة في التفاعل معها استيعابًا وبُحْثًا وتطويرًا، فإن التعريب، إذا رافقه تعدد في المصطلحات، قد يتحول إلى عامل ارتباك وسوء فهم .

وتزداد أهمية توحيد المصطلح كلما تعلق الأمر بالمصطلحات الخاصة بمجال محدد، مثل المصطلحات اللسانية. ولا يتوقف أثر غياب التوحيد عند هذا الحد، بل يتجاوزها إلى مستويات أوسع؛ إذ إن تعدد المصطلح العربي واختلافه بين الأقطار العربية يحدّ من فاعلية الخدمات اللغوية في المنظمات الدولية، التي تتعامل مع العربية بوصفها لغة واحدة ينبغي أن تكون موحدة. ومن ثمّ، فإن المصطلحات المحلية أو المترادفة أو المختلفة أحيانًا لا تساعد في هذه السياقات، بل قد تُضعف الحضور اللغوي العربي على المستوى الدولي. (بالرباط، علم المصطلح لكلية العلوم الصحية والطبية، 2005)

خلاصة:

يتبيّن من خلال ما سبق أنّ قضية المصطلح اللساني تُعد من القضايا المحورية في الدرس اللساني العربي الحديث، لما تطرحه من إشكالات معرفية ولغوية ترتبط بطبيعة نقل المفاهيم وتوليد المقابلات العربية لها. وقد كشف هذا الطرح عن جملة من المظاهر التي تطبع الواقع المصطلحي، بدءًا بظاهرة التعدد والفوضى في المقابلات الاصطلاحية، مرورًا بإشكاليات الترجمة والتعريب، وصولًا إلى إشكال العلاقة بين الوضع والاستعمال، وما يترتب عنها من اضطراب في توظيف المصطلح داخل الكتابات اللسانية. كما أبرزت المعالجة أنّ هذه الإشكالات ليست مجرد ظواهر لغوية سطحية، بل هي انعكاس لتداخل أبعاد معرفية وثقافية ومنهجية، أسهمت في تعقيد عملية ضبط المصطلح اللساني في السياق العربي. وفي المقابل، تم التأكيد على أهمية البحث عن آليات للضبط والتقنين، وعلى رأسها مبدأ التوحيد المصطلحي، باعتباره أحد المداخل الأساسية لتحقيق قدر من الانسجام في الخطاب العلمي العربي. وانطلاقًا من هذا التأطير النظري، تتجه الدراسة في مرحلتها الموالية إلى الجانب التطبيقي، من خلال تحليل نماذج من المصطلحات اللسانية كما وردت في مجلة "اللسان العربي"، قصد الوقوف على كيفية تجلّي هذه الإشكالات في الاستعمال الفعلي، ورصد جهود الباحثين العرب في معالجتها داخل هذا المنبر العلمي.

II. المصطلحات اللسانية في مجلة اللسان العربي:

يمثل هذا الجزء الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث يهدف إلى تحليل المصطلحات اللسانية كما وردت في مجلة "اللسان العربي"، باعتبارها أحد أبرز المنابر العلمية التي اهتمت بالقضايا المصطلحية في الدرس اللساني العربي. وينطلق هذا التحليل من الرغبة في رصد كيفية تحلي المصطلح اللساني في الكتابات العربية الحديثة، والكشف عن طبيعة المعالجات التي قدّمها الباحثون العرب في هذا المجال. وقد اعتمدنا فيه على تحليل مجموعة من المقالات المنتقاة من مجلة "اللسان العربي"، من خلال تتبع كيفية توظيف المصطلحات اللسانية المرتبطة بموضوعات الترجمة والتعريب، والخطاب اللساني العربي، وذلك بهدف الوقوف على أبرز الاتجاهات التي طبعت هذا الاشتغال. كما يسعى هذا الجزء إلى إبراز مدى تباين أو تقارب المقاربات المعتمدة في معالجة المصطلح اللساني، والكشف عن الإشكالات التي ما تزال تميز استعماله داخل السياق العربي، مع محاولة استجلاء ملامح الجهود المبذولة لتقنيته وتطويره داخل هذا الفضاء العلمي.

1. أهمية دراسة المقالات العلمية في مجلة اللسان العربي :

تكسي دراسة وتحليل مقالات مجلة "اللسان العربي" أهمية علمية بالغة، باعتبارها من أبرز الفضاءات العلمية التي اهتمت بقضايا المصطلح اللساني في السياق العربي، وأسهمت في رصد مختلف الجهود المبذولة في هذا المجال. وتتيح هذه الدراسة فهماً أعمق لكيفية معالجة الباحثين العرب للإشكالات الاصطلاحية المرتبطة باللسانيات، سواء من حيث ترجمة المفاهيم وتعريبها، أو من حيث تعدد المقابلات وتباين الاستعمالات. كما تسمح هذه المقاربة بالكشف عن طبيعة التوجهات العلمية التي تحكم اشتغال الباحثين داخل هذه المجلة، بما يساعد على استجلاء واقع الاشتغال الاصطلاحي العربي وتقييمه في ضوء الإنتاج العلمي المنشور.

2. قراءة تحليلية في مقال القاسمي "المصطلح الموحد ومكانته في الوطن العربي" :

1.2. نبذة عن القاسمي:

وُلد الدكتور علي القاسمي في محافظة القادسية بالعراق سنة 1942، وهو يقيم في المملكة المغربية منذ عام 1979، تلقى تعليمه العالي في عدد من الجامعات العربية والغربية، حيث درس في جامعة بغداد، والجامعة الأمريكية في بيروت، وجامعة بيروت العربية، وجامعة أكسفورد في بريطانيا، وجامعة السوربون في فرنسا، وجامعة تكساس في أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية. حصل على عدد من الشهادات العليا، من بينها بكالوريوس بمرتبة الشرف في الأداء، ولسان في الحقوق، وماجستير في التربية، ودكتوراه في الفلسفة، تخصص علم اللغة التطبيقي. شغل عدة مناصب علمية وإدارية، من أبرزها: مدير في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) بالرباط، ومدير الأمانة العامة لاتحاد جامعات العالم الإسلامي. ويشغل حالياً منصب مستشار لدى مكتب تنسيق التعريب في الرباط. كما يمثل العراق عضواً في كل من مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومجمع اللغة العربية بدمشق. (علي)

2.2. بيانات المقال:

عنوانه: المصطلح الموحد ومكانته في الوطن العربي.

كاتبه : د. علي القاسمي..

صفة الكاتب العلمية: باحث لغوي ومصطلحي، عضو في مكتب تنسيق التعريب، خبير في اللسانيات والمصطلحية.

الجهة المنتسب إليها: مكتب تنسيق التعريب -الرباط-

جهة النشر: مجلة اللسان العربي.

العدد: العدد 27 الصادر سنة 1986.

3.2. مدخل المقال وإطاره العام: يؤكد القاسمي على أن اللغة تمثل ركيزة فكرية وثقافية للأمة العربية، وليست مجرد وسيلة للتواصل، لما لها من دور في ربط الأجيال وحفظ التراث الفكري والحضاري. وينطلق من إشكالية قصور المصطلح العربي وتشتته وما يترتب عنه من ضعف في وحدة الفكر والتطور العلمي، إضافة إلى تعدد المقابلات الاصطلاحية بين الدول العربية، وهو ما يعكس أزمة ازدواجية المصطلح. كما يبرز أهمية توحيد المصطلح العربي بوصفه مدخلاً لتعزيز الوحدة الفكرية والحضارية، ويؤكد أن اللغة تمثل مرآة الحضارة ومؤشراً على التقدم العلمي، وأن اضطراب المصطلحات ينعكس سلباً على التواصل العلمي والثقافي بين الدول العربية، وقد اعتمد القاسمي المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تشخيص الإشكاليات وتحليل أبعادها الفكرية والحضارية، مع توظيف الاستقراء للوقوف على واقع المصطلح العربي وضرورة توحيده. ويخلص إلى أن أزمة المصطلح العربي ليست لغوية فقط، بل ترتبط بعوامل فكرية وتاريخية وسياسية، مما يجعل توحيده ضرورة علمية وحضارية لضمان وحدة المعرفة والتواصل بين الدول العربية.

4.2. وسائل التطور اللغوي والنمو المصطلحي: يركز القاسمي في هذا الجزء على قدرة اللغة العربية على التطور واستيعاب المفاهيم العلمية الحديثة، من خلال ما تمتلكه من وسائل لغوية لتوليد المصطلحات الجديدة، مع التأكيد على أهمية التراث بوصفه مصدراً أساسياً في هذا المجال. ويطرح إشكالية قدرة العربية على مواكبة التطور العلمي دون فقدان هويتها أو الارتكان للغات الأجنبية، مبرزاً مرونتها التاريخية في التكيف مع المستجدات. كما يبين اعتماد وسائل متعددة في توليد المصطلحات مثل الاشتقاق، الترجمة، التعريب، النحت والحجاز، مع الدعوة إلى استثمار التراث لضمان استمرارية اللغة. ويعتمد في ذلك المنهج التاريخي الوصفي المقارن، من خلال تتبع تطور العربية ومقارنة إمكاناتها بغيرها من اللغات. ويخلص إلى أن قوة العربية تكمن في بنيتها الاشتقاقية وغناها التراثي، مما يجعلها قادرة على مواكبة التطور العلمي إذا ما استثمرت مواردها بشكل صحيح .

5.2. انجاء اللغوية والعلمية وتوليد المصطلحات: يتناول القاسمي دور الجامعات اللغوية والمعاهد العلمية في توليد المصطلحات العربية منذ النهضة الحديثة، مبرزاً جهود الأفراد والمؤسسات في هذا المجال، وما رافق ذلك من اختلاف في المناهج والاختيارات الاصطلاحية. ويطرح إشكالية مدى قدرة هذه المؤسسات على توحيد منهجية وضع المصطلح العلمي، في ظل تعدد الرؤى والاجتهادات. ويعتمد في تحليله على المنهج التاريخي التوثيقي، من خلال تتبع

أسماء الرواد، واستعراض نشأة المجامع اللغوية وتطورها، ورصد الجهود المؤسسية في إعداد المصطلحات. ويخلص إلى أن النهضة العربية ارتبطت بالحاجة إلى المصطلح العلمي، وأن تعدد المناهج بين المجامع رغم غناه العلمي، إلا أنه ساهم في صعوبة تحقيق التوحيد، مما يجعل التنسيق بين هذه الهيئات ضرورة ملحة لضمان فعالية المصطلح العربي في نقل المعرفة الحديثة.

6.2. ازدواجية المصطلح العلمي العربي: يتناول القاسمي في هذا الجزء ظاهرة ازدواجية المصطلح العلمي العربي في القرن العشرين، والمتمثلة في تعدد المصطلحات الدالة على المفهوم الواحد واختلافها من قطر عربي إلى آخر، وما يترتب عن ذلك من تهديد لوحدة اللغة العربية العلمية والفكرية. ويعالج أسباب هذه الظاهرة من زوايا متعددة، لغوية ومؤسسية ومنهجية، مثل اختلاف اللغات الأجنبية المصدر، وتعدد الجهات المنتجة للمصطلح، والاختلافات اللغوية الداخلية، إضافة إلى إهمال التراث وضعف التنسيق بين المؤسسات. ويخلص إلى أن هذه الازدواجية ليست مجرد مشكلة لغوية، بل تمثل خطرًا على وحدة المعرفة العربية، وقد تؤدي إلى تعدد “لغات علمية عربية”. كما يدعو إلى ضرورة توحيد الجهود المؤسسية واعتماد التراث لتقليص هذا التشتت وتحقيق الانسجام الاصطلاحي.

7.2. اختلاف منهجية وضع المصطلحات: يعالج القاسمي في هذا المقطع إشكالية غياب المنهجية الموحدة في وضع المصطلحات العلمية، حيث تُستعمل أدوات التوليد مثل الاشتقاق والمجاز والنحت والترجمة والتعريب بشكل غير منسق، مما يؤدي إلى اضطراب اصطلاحي. ويبرز وجود اتجاهين بين الباحثين:

اتجاه محافظ يرفض التعريب حفاظًا على نقاء اللغة، واتجاه منفتح يعتبره ضرورة لمواكبة التطور العلمي. ويعتمد القاسمي المنهج التحليلي المقارن في عرض هذه الاتجاهات وبيان أثرها على واقع المصطلح العربي، مدعّمًا ذلك بأمثلة تطبيقية. ويخلص إلى أن هذا التباين في الرؤى يعكس اختلافًا ثقافيًا ومنهجيًا، وأن غياب التنسيق المؤسسي هو ما يكرس الازدواجية، مما يجعل الحاجة ملحة إلى تنظيم عملية وضع المصطلحات وتوحيد منهجيته.

8.2. الخطة التي اتبعها مكتب تنسيق التعريب في توحيد المصطلح العلمي العربي :

يتناول علي القاسمي في هذا الجزء البعد المؤسسي لعملية توحيد المصطلح العلمي العربي، موضحًا أن الوعي بضرورة المصطلح الموحد برز منذ ستينيات القرن الماضي، خاصة مع تكليف جامعة الدول العربية سنة 1967 لمكتب التعريب بالرباط بمهمة تنسيق الجهود الاصطلاحية بين الدول العربية. كما يشير إلى أن هذا الدور تعزز لاحقًا مع إلحاق المكتب بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) سنة 1972، ليصبح جهازًا متخصصًا في العمل الاصطلاحي العربي. ويبرز هذا السياق انتقال العمل الاصطلاحي من المبادرات الفردية المتفرقة إلى عمل مؤسسي منظم يقوم على التخطيط والتنسيق بين مختلف الهيئات العربية. كما طرح القاسمي إشكالية أساسية تتمثل في كيفية مواجهة خطر تشتت المصطلح العربي وأثره على وحدة الثقافة العربية. ومن خلال ذلك، يهدف إلى إبراز أن توحيد المصطلح لم يكن مجرد نشاط لغوي، بل مشروعًا ثقافيًا استراتيجيًا تبنته مؤسسات عربية رسمية، إدراكًا لارتباط اللغة بوحدة الفكر والمعرفة. ويؤكد أن مكتب تنسيق التعريب اضطلع بدور محوري في هذا المشروع، من خلال تنظيم

مؤتمرات دورية تجمع ممثلي الدول العربية ومؤسساتها العلمية والتربوية، بهدف تنسيق الجهود وتوحيد المصطلحات في مختلف التخصصات.

أما من حيث المنهج، فيعتمد القاسمي في هذا العرض على منهج توثيقي تاريخي وصفي؛ إذ يوظف المعطيات التاريخية (1967، 1972) لتتبع نشأة المكتب وتطوره، ويعتمد الوصف في بيان مهامه مثل إغناء اللغة بالمصطلحات الحديثة، وتنسيق العمل الاصطلاحي، وتنظيم المؤتمرات العلمية.

ويخلص القاسمي إلى أن توحيد المصطلح العلمي العربي هو مشروع مؤسسي عربي مشترك، هدفه تجاوز التشتت الاصطلاحي وتعزيز وحدة المعرفة والثقافة في العالم العربي، حيث يُعد مكتب تنسيق التعريب الأداة المركزية في تحقيق هذا الهدف.

9.2. منهجية توحيد المصطلح العلمي العربي :

يبرز القاسمي المنهجية التي يعتمد عليها مكتب تنسيق التعريب في سعيه لتوحيد المصطلح العلمي العربي، وهي منهجية تقوم على رؤية شمولية تنطلق من الواقع العربي وتستفيد من التجارب العالمية، بما يعكس الوعي بأهمية العمل المؤسسي المنهج في المجال الاصطلاحي. وتتحدد هذه المنهجية في جملة من الخطوات المتسلسلة والمتكاملة تمثلت في :

- ينطلق المكتب بعملية جمع المقابلات الاصطلاحية من مختلف المصادر العربية؛ كالمجامع اللغوية والجامعات والمؤسسات التربوية، إلى جانب جهود المعجميين والأفراد. ويقتزن هذا الجمع بعملية تنسيق دقيقة تُقارن فيها هذه المصطلحات بما ورد في التراث العربي من جهة، وبما هو مستعمل في اللغات الأجنبية من جهة أخرى، بهدف الوقوف على ما هو متفق عليه وما يظل محل اختلاف.
- تُعقد ندوات مصغرة للمتخصصين في مختلف الحقول العلمية لمراجعة المصطلحات العربية، والشبث من مدى مطابقتها لمدلولاتها العلمية الدقيقة، مع العمل على سدّ النقص الحاصل بالاستعانة بما يستجدّ من مصطلحات في الدول المصنعة، وخاصة في أوروبا وأمريكا.
- يُعدّ المكتب مشاريع معاجم ثلاثية اللغة (عربي-إنجليزي-فرنسي) تخص موضوعات بعينها، مثل الطباعة، بعد استخلاص المصطلحات ذات العلاقة من الكتب المدرسية الأجنبية والمعاجم المتخصصة. وتُصنّف هذه المصطلحات في مصدرين أو قائمتين، ثم تُعرض على مختصين ومدرسين في ندوات مصغرة للتأكد من علاقتها بالموضوع واستكمال ما ينقصها.

-يُوسّع البحث إلى التراث العربي والمعاجم القديمة والحديثة، إضافة إلى المطبوعات ومنشورات المجامع العلمية والهيئات اللسانية في الوطن العربي، قصد إيجاد المقابلات العربية المناسبة. ويُصاغ على ضوء ذلك مشروع معجم ثلاثي اللغة يُرسل إلى المجامع والمؤسسات التربوية ولجان التعريب الوطنية، كما يُنشر في مجلة اللسان العربي قصد الحصول على آراء المختصين وتعليقاتهم.

- تُنسَق الردود والتعليقات وتُعقد ندوات جديدة لمناقشة محتويات المشروع، يُعرض في النهاية على مؤتمرات التعريب التي تتكفل بدراسته وتعديله وإقراره، قبل تعميمه على الأقطار العربية لاعتماده رسمياً في التدريس والتأليف .

وما لاحظته القاسمي هو أن هذه المنهجية تكشف عن طابع تراكمي وتشاركي في العمل الاصطلاحي، حيث لا يُتخذ القرار من طرف هيئة واحدة، بل عبر آلية تشاور واسعة تشمل الخبراء والمجامع والمؤسسات التعليمية. كما أن النموذج التطبيقي المتعلق بـ"الطباعة" يوضح بجلاء البعد العملي في هذه المقاربة، من مرحلة الجمع والاستخلاص، مروراً بالمراجعة والتحكيم، وصولاً إلى الإقرار والتعميم. غير أنّ هذه المنهجية، على أهميتها، تعترضها عدة صعوبات؛ أبرزها: بطء المراحل وكثرة الإجراءات التي تجعل عملية التوحيد تستغرق وقتاً طويلاً، إضافة إلى تباين المرجعيات بين الأقطار العربية، وهو ما قد ينعكس في عدم الالتزام التام بالمصطلحات الموحدة بعد إقرارها.

كما أن اعتماد المكتب على النشر في مجلة اللسان العربي لجمع الآراء قد لا يضمن بالضرورة مشاركة كل الفاعلين، مما يطرح تحديات تتعلق بآليات التواصل والانتشار.

10.2. المنظمات والاتحادات القومية ودورها في توحيد المصطلحات:

يبرز القاسمي في هذا الجزء أن جهود توحيد المصطلح العلمي العربي لم تقتصر على مكتب تنسيق التعريب والمجامع اللغوية، بل امتدت لتشمل منظمات واتحادات عربية متخصصة في مختلف المجالات العلمية والتقنية. وقد عملت هذه الهيئات على إعداد معاجم موحدة في اختصاصاتها، ثم عرضها على مؤتمرات التعريب قصد الإقرار والمصادقة، مما يعكس وجود تنسيق مؤسسي بين مختلف الفاعلين في الحقل الاصطلاحي .

ويقدّم القاسمي أمثلة متعددة لهذه المعاجم، من بينها: المعجم الموحد لمصطلحات الحاسبات الإلكترونية، والمعجم العربي الزراعي، والمعجم العربي للمصطلحات الإحصائية والسكانية، ومعجم مصطلحات السكك الحديدية، والمعجم الطبي العربي الموحد، ومعجم الاتصالات، والمعجم التقني والهندسي.

ويكشف هذا التنوع عن شمولية العمل الاصطلاحي ليشمل مختلف القطاعات العلمية والإنتاجية . ويستنتج القاسمي أن هذا التعدد يعكس وعياً عربياً مبكراً بأهمية توحيد اللغة العلمية في جميع التخصصات، وليس في المجال اللساني فقط، كما يدل على أن العمل الاصطلاحي العربي قام على التعاون والتنسيق بين المؤسسات المتخصصة بدل الجهود الفردية . أما من حيث المنهج، فيعتمد القاسمي على منهج وصفي توثيقي، من خلال تقديم معطيات دقيقة حول المعاجم (الجهات المنتجة، التخصصات، التواريخ، ومجالات العرض والمصادقة)، مما يعكس طابعاً توثيقياً يربط المصطلح بالسياق العلمي والمؤسسي العربي.

خلاصة :

يتضح من خلال تحليل مقال علي القاسمي أنه يقدم رؤية شمولية لمسألة توحيد المصطلح العلمي العربي، باعتبارها مشروعاً مؤسسياً متكاملاً يهدف إلى تنظيم العمل الاصطلاحي وضبطه داخل إطار عربي مشترك. فقد أبرز القاسمي أن هذا المشروع لم يكن نتيجة جهد فردي، بل هو ثمرة تضافر جهود مؤسسات متعددة، على رأسها مكتب تنسيق التعريب، إلى جانب المجامع اللغوية والاتحادات القومية المتخصصة . كما أظهر أن عملية توحيد

المصطلح تمر عبر مراحل دقيقة تبدأ بجمع المادة الاصطلاحية من مصادر متعددة، ثم دراستها ومراجعتها من طرف الخبراء، قبل عرضها على مؤتمرات التعريب قصد الإقرار والتعميم، وهو ما يعكس طابعاً تشاركياً وتراكمياً في صناعة المصطلح. وعلى المستوى المنهجي، اعتمد القاسمي مقارنة وصفية وثائقية تهدف إلى رصد واقع العمل الاصطلاحي وتتبعه عبر معطيات تاريخية ومؤسسية دقيقة، مع التركيز على الجانب الإجرائي والتنظيمي أكثر من الجانب النظري. وبذلك، يخلص القاسمي إلى أن نجاح مشروع المصطلح العلمي العربي يرتبط أساساً بفعالية المؤسسات وتنسيق الجهود العربية، وباعتماد عمل جماعي منظم يضمن توحيد المصطلحات وتثبيتها في المجال العلمي والتعليمي.

3. تصور المصطلحية العربية عند محمد رشاد الحمزاوي من خلال تحليل مقاله: "المصطلحية العربية المعاصرة: سبل تطويرها وتوحيدها":

1.3. نبذة عن الحمزاوي: يُعدّ محمد رشاد الحمزاوي (1934 – 2019) من أبرز اللسانيين والأدباء التونسيين، وأحد الأعلام الذين جمعوا بين البحث العلمي والإبداع الأدبي. شغل مناصب أكاديمية مهمة بالجامعات التونسية، وأسهم في مشاريع فكرية ومعجمية رائدة، كما تولى رئاسة اتحاد الكتاب التونسيين. عُرف بغيرته على اللغة العربية ودفاعه عن قدرتها على استيعاب العلوم والمصطلحات الحديثة، مؤمناً بمرونتها وديناميكيته التي تمكّنها من التكيف مع معطيات العصر. ومن خلال اهتمامه اللساني والمعجمي، سعى إلى دحض الادعاءات التي تصف العربية بالعجز أو القصور، وازعاً نصب عينيه توحيد الجهود المصطلحية والمعجمية في سبيل إرساء مشروع المعجم التاريخي للغة العربية، وتنمية الرصيد الاصطلاحي المشترك بين الأقطار العربية. وإلى جانب اشتغاله بالبحث العلمي، ترك بصمة واضحة في النقد الأدبي والرواية والترجمة، مما جعله شخصية موسوعية متعدّدة الاهتمامات. (مالل، 2020)

2.3. بيانات المقال:

عنوان المقال: المصطلحية العربية المعاصرة "سبل تطويرها وتوحيدها"

الكاتب: محمد رشاد الحمزاوي

صفة الكاتب العلمية: باحث لغوي متخصص في المعجمية والمصطلحية

الجهة المنتسب إليها: مكتب تنسيق التعريب بالرباط

جهة النشر: مجلة اللسان العربي

العدد: 39 الصادر سنة: 1995م

3.3. الإطار العام للمقال:

يستهلّ الحمزاوي مقاله بالتأكيد على أن تطوير المصطلح العلمي العربي وتوحيده ليس مجرد قضية لغوية، بل هو ضرورة علمية ومنهجية تفرضها تطورات العلوم الحديثة. ويرى أن نقل هذه التطورات إلى اللغة العربية يتطلب مراجعة نقدية للمبادئ السابقة في مجال المصطلحية. ويعود في هذا السياق إلى ندوة الرباط سنة 1981، التي أقرّت مجموعة من المبادئ لوضع المصطلحات العلمية، غير أنه يلاحظ أن مرور فترة زمنية طويلة دون تقييم عملي لهذه المبادئ، إضافة إلى تطور علم المصطلح وظهور نظرياته الحديثة، يجعل من الضروري إعادة النظر فيها.

وينتقد الحمزاوي هذه المبادئ من عدة جوانب، حيث يرى أنها ركزت على الجوانب اللغوية التقليدية مثل الاشتقاق والمجاز، وأعطت أهمية كبيرة للتراث، مقابل ضعف الاهتمام بالمعايير العلمية الحديثة التي تفرضها طبيعة المصطلحات التقنية المعاصرة.

كما يشير إلى هيمنة المقاييس النحوية على حساب المقاربة المصطلحية الحديثة. وانطلاقاً من ذلك، يدعو إلى تبني منهجية جديدة في وضع المصطلح العربي، تقوم على تجاوز الوسائل التقليدية، ومراعاة الأبعاد العلمية والاجتماعية والثقافية للمصطلح، مع السعي إلى توحيدة وفق معايير حديثة كما هو معمول به في التجارب العالمية. أما من حيث المنهج، فيعتمد الحمزاوي أسلوباً نقدياً، إذ يقوم الجهود السابقة ويبرز حدودها، تمهيداً لعرض رؤيته في تطوير المصطلحية العربية.

4.3. منزلة المصطلح العلمي دولياً وعربياً :

يرى الحمزاوي أن المؤسسات العربية المعنية بالمصطلح العلمي، مثل الجامعات اللغوية ومكاتب التعريب والبنوك المصطلحية، لم تصل بعد إلى مستوى الفاعلية المطلوبة، سواء في الإنتاج أو في التطبيق. ويُرجع ذلك إلى أنها اعتمدت نماذج غربية في التنظيم دون أن تنجح في مواكبتها من حيث الرؤية والإنتاج. ويستدل على ذلك بمثال مجمع القاهرة، الذي ظلّ مرتبطاً برؤية محافظة تهتم بالتراث أكثر من مواكبة حاجات العصر، إضافة إلى ضعف التمويل، مما أثر في مردوديته رغم اهتمامه بالمصطلحات. كما يشير إلى الفارق الكبير بين الإنتاج العربي ونظيره الغربي، حيث تنتج المؤسسات الغربية مئات آلاف المصطلحات سنوياً، في حين يظل الإنتاج العربي محدوداً نسبياً. أما مكتب تنسيق التعريب، فرغم دوره المهم، فإن حصيلته تبقى محدودة ولا تعكس بوضوح مدى توظيف المصطلحات في المجالات العلمية والتربوية.

ويلاحظ الحمزاوي كذلك غياب الدراسات التقييمية، وضعف التنسيق بين المؤسسات، ونقص الإمكانيات البشرية والتقنية، مما أدى إلى تشتت الجهود.

وانطلاقاً من هذا التشخيص، يقترح الحمزاوي جملة من الحلول، أهمها :

- إجراء دراسات شاملة لتقييم واقع المصطلح العربي بناء رؤية مصطلحية عربية موحدة تستند إلى النظريات الحديثة
- إنشاء مجلة متخصصة لمتابعة الإنتاج المصطلحي تأسيس بنك مصطلحي عربي موحد بإشراف مؤسسي
- ويخلص إلى أن النهوض بالمصطلح العلمي العربي يتطلب تجاوز هذا الضعف عبر مشاريع مؤسسية كبرى قادرة على تحقيق التوحيد والفعالية.

5.3. المصطلح العلمي: مفهومه ومقاييسه المعاصرة:

يعالج الحمزاوي في هذا الجزء مفهوم المصطلح العلمي في ضوء النظريات الحديثة، مؤكداً أنه لم يعد مجرد أداة لغوية، بل أصبح مجالاً علمياً قائماً بذاته هو "المصطلحية"، يرتبط بعدة تخصصات مثل المنطق والدلالة والإعلاميات. ويعتمد في طرحه على مقارنة وصفية تحليلية، إذ يقارن بين التصورات الحديثة للمصطلح وبعض النماذج التراثية، مثل

معاجم التهانوي وابن منظور، ليبين أن التمييز بين اللفظ والمصطلح له جذور قديمة، وإن كانت المصطلحية الحديثة قد صاغته بشكل أكثر دقة.

ويبرز في هذا السياق الفرق بين العلامة اللغوية والمصطلح العلمي؛ فالعلامة تقوم على علاقة اعتباطية بين الدال والمدلول، بينما ينطلق المصطلح من المفهوم نحو اللفظ، وفق علاقة مقصودة تضبطها معايير دقيقة. كما يحدد مجموعة من المقاييس التي يقوم عليها المصطلح، منها: الخصائص التي تميز المفهوم، والعلاقات التي تربطه بغيره، إضافة إلى الرموز التي تساعد على تنظيمه وضبطه.

ويتوقف أيضاً عند مسألة التعريف المصطلحي، مميّزاً بين التعريف اللغوي والتعريف العلمي، حيث يؤكد أن المصطلح يحتاج إلى تعريف دقيق يركّز على طبيعته ووظيفته، بعيداً عن الأساليب اللغوية العامة كالتعريف بالمرادف أو الضد. ومن خلال ذلك، يتبنى الحمزاوي رؤية تجمع بين الاستفادة من النظريات الحديثة والرجوع إلى التراث العربي، غير أن طرحه يبقى أقرب إلى التنظير، مع محدودية في الجانب التطبيقي.

ويخلص إلى ضرورة تطوير المصطلح العربي عبر:

- تدريس النظريات المصطلحية الحديثة تطبيقها في المجالات العلمية والتقنية.

- تكوين مختصين والتنسيق مع المؤسسات المعنية.

6.3. وسائل الوضع عند الحمزاوي:

يناقش الحمزاوي في هذا العنصر وسائل توليد المصطلحات العلمية، مركزاً على المجاز والنحت، مع تأجيل الحديث عن الاشتقاق والتعريب. ويرى أن الاعتماد على هذه الوسائل لم يكن دائماً قائماً على أسس علمية، بل تأثر في كثير من الأحيان بنزعة تراثية تقوم على فكرة "الاكتفاء بالتراث". وينتقد هذا التصور، موضحاً أنه يؤدي إلى استعمال مصطلحات قديمة لا تعبّر بدقة عن المفاهيم الحديثة، أو إلى توظيف المجاز بشكل غير منضبط. ويستدل على ذلك باختلاف الباحثين في اختيار المقابلات التراثية، وبأمثلة لا تعكس المعنى العلمي المطلوب. ومن هنا يؤكد ضرورة التعامل مع التراث بطريقة علمية، تقوم على التحليل والتصنيف، مع تكوين مختصين قادرين على استثماره بشكل مناسب، بدل الاعتماد عليه بشكل عفوي.

كما يتوقف عند النحت، الذي يرى أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي، رغم كونه آلية أصيلة في العربية. ويبين، اعتماداً على شواهد معجمية، أن النحت يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتوليد المصطلحات، وليس مجرد أسلوب ثانوي. ومن حيث المنهج، يعتمد الحمزاوي مقارنة نقدية تحليلية، إذ يقيم الممارسات السائدة ويبرز حدودها، كما يستند إلى التراث اللغوي لإثبات إمكانية تطوير وسائل جديدة في الوضع الاصطلاحي.

ويخلص إلى ضرورة تبني رؤية متوازنة، تجعل من التراث مصدراً مهماً، لكن في إطار منهج علمي حديث، مع توسيع وسائل توليد المصطلح لتشمل آليات أكثر فاعلية.

7.3. التوحيد والتقييس عند الحمزاوي:

يعالج الحمزاوي في هذا الجزء قضية التوحيد والتقييس، ويولي اهتمامًا خاصًا للتقييس بوصفه منهجًا علميًا يهدف إلى ضبط المصطلح وجعله أكثر دقة واستقرارًا في الاستعمال .

وينطلق في طرحه من تجربة تطبيقية في معجم الاتصالات (1982-1986)، حيث وضع منهجية تقوم على قبول تعدد المصطلحات في البداية، ثم إخضاعها لمقاييس محددة لاختيار الأنسب . ويعتمد في ذلك على مجموعة من المقاييس الكمية، أهمها :

-الشيوع: مدى انتشار المصطلح في المصادر.

- يسر التداول: بساطة بنيته وسهولة نطقه ا.

-الملاءمة: مدى تخصصه في مجال معين .

-القدرة التوليدية: إمكانية الاشتقاق منه.

ومن خلال تطبيق هذه المعايير، يبيّن أن التقييس لا يلغي التعدد، بل ينظمه ويُرَبِّيه وفق أسس علمية، وبالتالي الحمزاوي يرى أن التقييس المصطلحي لا ينبغي أن يُنظر إليه بوصفه عملية شكلية أو اختياريًا اعتباريًا، بل هو مسار علمي منظم يقوم على جملة من المعايير الموضوعية التي تضمن دقة المصطلح ووضوحه وقابليته للتداول. فالتقييس، في نظره، لا يهدف إلى إلغاء التعدد المصطلحي بشكل نهائي، بل إلى تنظيمه وترتيبه وفق مقاييس مضبوطة تسمح باختيار المصطلح الأنسب والأكثر فاعلية في الاستعمال العلمي .

كما يؤكد أن نجاح هذا التوجه يقتضي الجمع بين التحليل اللغوي والمعالجة الكمية والتجريب التطبيقي، بما يحقق نوعًا من الانسجام بين البنية اللغوية للمصطلح ووظيفته العلمية. ومن ثم، فإن اعتماد التقييس يشكل خطوة أساسية نحو بناء صناعة مصطلحية عربية حديثة، قادرة على مواكبة التطور العلمي وتجاوز الطابع الفردي والعفوي في وضع المصطلحات.

خلاصة

يتبيّن من خلال تحليل مقال محمد رشاد الحمزاوي أنه يقدم رؤية نقدية تحليلية لمسألة المصطلح اللساني العربي، تنطلق من ضرورة إعادة النظر في الأسس التي بُنيت عليها المصطلحية العربية التقليدية، في ضوء ما توفره النظريات الحديثة من أدوات ومفاهيم. فقد ركّز الحمزاوي على أن إشكالية المصطلح لا تتعلق فقط بتعددده، بل ترتبط أيضًا بغياب الضبط العلمي والمنهجي في وضعه، مما يستدعي تطوير مقاييس دقيقة لتوليده وتوحيده. كما أبرز محدودية الاعتماد المفرط على التراث والمجاز، ودعا إلى التعامل معه باعتباره رصيدًا حضاريًا يخضع للمنهج العلمي بدل اعتباره مصدرًا وحيدًا كافيًا لإنتاج المصطلحات الحديثة. وفي المقابل، قدّم تصورًا يقوم على الاستفادة من النظريات المصطلحية المعاصرة، مع إدماج أدوات تحليلية وكمية مثل التقييس، بما يسمح بضبط المصطلح وفق معايير موضوعية تضمن دقته وفعاليته في الاستعمال العلمي .

أما من الناحية المنهجية، فقد اعتمد الحمزاوي مقاربة نقدية تحليلية مدعومة بالتجربة التطبيقية والمعطيات التراثية والحديثة، بهدف بناء تصور أكثر علمية وصرامة في التعامل مع المصطلح .

وبذلك، يخلص الحمزاوي إلى أن تطوير المصطلح العلمي العربي يمر عبر تأسيس منهج مصطلحي حديث يقوم على التوحيد والتقييس والموضوعية، مع الانفتاح على التجارب العالمية وتجاوز الحلول الجزئية التقليدية.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة، من خلال تحليل مقاربات كلٍّ من علي القاسمي ومحمد رشاد الحمزاوي، إلى أن قضية المصطلح اللساني العربي تُعدّ من القضايا المركزية في بناء المعرفة العلمية الحديثة، وأنها تتجاوز البعد اللغوي البسيط لتصبح مشروعًا معرفيًا ومؤسسيًا متكاملًا يرتبط بتوحيد الفكر العلمي في الوطن العربي .

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج النظرية نذكر منها أنه يتبيّن أن المصطلح العلمي لم يعد مجرد وحدة لغوية، بل أصبح موضوعًا علميًا قائمًا بذاته ضمن ما يُعرف بـ “المصطلحية” . كما أن الإشكال المصطلحي في الدرس اللساني العربي لا يرتبط فقط بتعدد المقابلات، بل يمتد إلى غياب منهجية موحدة في الوضع والتوليد والتقييس .

وقد أظهرت الدراسة اختلافًا في زاوية المعالجة بين القاسمي الذي ركّز على البعد المؤسسي والتنظيمي، والحمزاوي الذي ركّز على البعد النقدي المنهجي والمعياري للمصطلح . ومن بين النتائج التطبيقية التي تم التوصل إليها نذكر أن التجربة العربية قد أثبتت ، من خلال مكتب تنسيق التعريب والاتحادات القومية، وجود جهود كبيرة في إنتاج المعاجم وتوحيد المصطلحات، لكنها ما تزال تعاني من ضعف التنسيق وتفاوت الفاعلية بين المؤسسات . كما تبين أن بعض المبادرات، رغم أهميتها، لم تحقق التوحيد الكامل بسبب محدودية التطبيق وضعف التقييم والمتابعة . وأكدت مقارنة الحمزاوي أهمية إدخال التقييس والمعايير الكمية في اختيار المصطلح لضمان دقته وفعاليته .

وفيم يلي سندرج بعض التوصيات انطلاقًا مما أفضت به نتائج هذه الدراسة والتي نجملها في:

- ضرورة اعتماد رؤية مصطلحية عربية موحدة تجمع بين البعد المؤسسي (كما عند القاسمي) والبعد المعياري التحليلي (كما عند الحمزاوي)
- تطوير آليات التوحيد والتقييس بما يواكب التحولات العلمية والتكنولوجية الحديثة .
- تفعيل التنسيق بين المجمع اللغوي والجامعات والمؤسسات المتخصصة لتفادي التشتت الاصطلاحي .
- إدماج الدراسات المصطلحية الحديثة في البرامج الجامعية وتكوين مختصين في المجال .
- إنشاء قواعد بيانات وبنوك مصطلحية عربية موحدة تسهّل توحيد وتحديث المصطلحات بشكل مستمر .

قائمة المراجع:

- 1- د. أمبارك بن مصطفى، (2024)، المصطلح اللساني من الفوضى المصطلحية إلى التوحيد المصطلحي، مجلة بدايات (العدد الأول)، 102.
- 2- د. سري سبيع العيش، (2012)، الترجمة في الحضارة العربية الإسلامية، الجامعة الأردنية - الجمعية الأردنية لتاريخ العلوم -.

- 3- د.علي القاسمي. (2008). علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: مكتبة لبنان.
- 4- علي توفيق الحمد، (2005)، المصطلح العربي-شروطه وتوحيده- مجلة جامعة الخليل للبحوث (العدد الأول)، 02.
- 5- محمود محمد علي. قراءة تحليلية نقدية لكتاب علم المصطلح لعللي القاسمي، جامعة أسبوط.
- 6- مكتب تنسيق التعريب بالرباط، (2005)، علم المصطلح لكلية العلوم الصحية والطبية، فاس-المملكة المغربية-
- 7- نادية شريف، (2021/2020)، إشكالية توحيد المصطلح اللساني في الدراسات العربية الحديثة-مذكرة لنيل شهادة الماستر- جامعة مولود معمري تيزي وزو.
- 8- وهيبه ملال، (2020)، الصناعة المعجمية ونظرية النحت العربية-قراءة في كتاب المعجمية للحمزاوي (مقدمة نظرية ومطبقة)، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها (العدد الأول)، 1321.